

اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣ - منتصف ٢٠١٠ تحليل و قياس

د.أزاد أحمد سعدون الدوسكي
د. سمير فخري نعمة الوائلي
أ. عبدالرزاق عزيز حسين
قسم الاقتصاد - جامعة نوروز

ملخص:

تشير هذه الدراسة الى مدى فاعلية السياستين المالية والنقدية في التأثير على التضخم في الاقتصاد العراقي ،اذ تؤثر السياسة المالية في رفع معدلات التضخم (المستوى العام للأسعار) في حين تؤثر السياسة النقدية في تخفيض التضخم خلال مدة الدراسة ، لذلك تم قياس وتحليل اثر السياستين على التضخم . من هنا فقد توصل البحث الى ان قيد السياسة المالية على السياسة النقدية كبير من خلال عرض النقد ،والذي يتحدد باجمالي الانفاق العام بنسبة (٩٥-٩٧%) من الايرادات النفطية . كما ان قيد السياسة النقدية على السياسة المالية كبير من خلال سعر الصرف مكونا بذلك الانفاق العام. واخيراً فقد توصل البحث الى مجموعة استنتاجات منها ترشيد الانفاق الحكومي ،وتفعيل الانتاج المحلي لمواجهة زيادة الاستيرادات .

**The impact of fiscal policy and monetary policy on the inflation in
Iraqi economy for the period from 2003to mid2010**

Abstract:

This study refers to the efficiency of the impact of fiscal policy and monetary policy in influencing on the inflation in Iraqi economy. As fiscal policy influences increasing inflation rates (prices rates), while monetary policy influence on reducing inflation during the period time that was targeted in this study. Here this study found that the restriction of fiscal policy on monetary policy are great through the supply of money, that can be determined through the total public spending with percentage of (95-97%) from oil revenues. Meanwhile the restriction of monetary policy on fiscal policy is great through exchanges rate that creating spending.

Finally this study has reached to some conclusions like guiding the government spending to better use, activating and increasing domestic production to face increasing importing.

المقدمة:

تحتل السياسة المالية والنقدية مكانة هامة ضمن السياسات الاقتصادية باعتبار أن السياستين المالية والنقدية أحدهما تكمل الأخرى وهما يمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، وترتبطان ارتباطاً وثيقاً مما يستلزم وجود توافق في الإجراءات والتدابير المتخذة من جانب السياستين، ولهذا نحاول في هذا البحث التطرق إلى نوع العلاقة الموجودة بين السياسة المالية والسياسة النقدية وأثر هذه العلاقة أولاً: محاولة بيان أثر العلاقة بين السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٣ - لمنتصف ٢٠١٠.

ثانياً: محاولة تقييم أثر العلاقة بين السياسة المالية والنقدية بشكل كمي على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٣ - لمنتصف ٢٠١٠.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاعتبارات التالية:

أولاً: طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي وأثرهما على التضخم خلال مدة الدراسة.

ثانياً: تستند هذه الدراسة أهميتها كذلك من خلال محاولة تحليل وقياس أثر كل من السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان هنالك تأثير للسياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي، اذ تؤدي السياسة المالية التوسعية الى زيادة المستوى العام للأسعار، وتؤدي السياسة النقدية الانكماشية الى انخفاض المستوى العام للأسعار (التضخم).

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على اسلوب التحليل الاقتصادي مع الاستعانة ببعض الطرق الاحصائية او التجريبية وباستخدام نماذج الانحدار الخطية لاختيار افضل الصيغ لتقدير المعلمات، بالاعتماد على المصادر العلمية والمنشورات والاحصائيات الرسمية والبحوث والرسائل العلمية من اجل تحقيق الفرضية وهدف الدراسة. ولاستكمال ذلك تم تقسيم الدراسة الى ما يلي:

علاقة على التضخم في الاقتصاد العراقي.

الهدف من الدراسة:

أولاً: الاطار النظري لمفهوم التضخم وتأثير السياستين المالية والنقدية عليها.

١-١ مفهوم التضخم.

٢-١ النظريات المفسرة للتضخم.

٢-٢ تأثير السياستين المالية والنقدية على التضخم.

ثانياً: تحليل وقياس اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣ - لمنتصف ٢٠١٠:

١-٢: تحليل اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي.

٢-٢: قياس اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي.

أولاً: الاطار النظري لمفهوم التضخم وتأثير السياستين المالية والنقدية فيه:

نحاول خلال هذا المحور استقراء الاطار النظري للتضخم كمفهوم والتعرف على اهم النظريات المفسرة للتضخم، واهم الافكار النظرية حول تأثير السياستين المالية والنقدية في التضخم داخل الاقتصاد من خلال:

١-١ مفهوم التضخم: يعد التضخم الاقتصادي من اكثر المفاهيم الاقتصادية شيوعاً، غير انه على الرغم من شيوع استخدامه، لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك الى انقسام الراي حول تحديد مفهوم للتضخم الاقتصادي، لذلك التضخم ((هو الارتفاع المستمر

في المستوى العام للأسعار ((والمقصود بالارتفاع المستمر في الأسعار ، ان غالبية السلع والخدمات او متوسط الأسعار في الاقتصاد تكون مرتفعة عن معدلاتها السابقة ، بما فيها تكاليف عناصر الانتاج ، وحينما نتحدث عن السلع والخدمات وكمايلي :

- السلع مثل المواد الغذائية، الملابس، الاثاث، المعدات ، مواد البناء ووسائل النقل والمواصلات.

- الخدمات مثل الصحة ، التعليم ، الاتصالات ، السياحة وكذلك السكن .

- التداخل بينهما مثل الخدمات الصحية (الادوية) ، وسائل النقل ، الاتصالات وخدماتها..... الخ .

وكذلك يمكن النظر الى التضخم(*) على انه ((نقود كثيرة تطارد سلع قليلة)) بمعنى ان معدل نمو متوسط الدخل النقدي اكبر من معدل نمو متوسط الانتاج ، او بعبارة اخرى ان معدل التغير في الطلب الكلي (انفاق استهلاكي + انفاق استثماري) اعلى من معدل التغير في العرض الكلي (الانتاج المحلي + الاستيرادات + المخزون السلعي) لذلك ترتفع الاسعار بالمتوسط في الاجل القصير (الفترة التي يكون فيها حجم الانتاج ثابتاً او شبه ثابت) وفي ذلك وجهات نظر مختلفة بعضها مالي والاخر نقدي . ويمكن التعبير عن التضخم بحالة الارتفاع المستمر في الاسعار بشكل عام ، يتبعه انخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد ، والتي تنعكس بحالات من عدم التوازن الاقتصادي في اسواق السلع والخدمات وعوامل الانتاج ، (اختلال التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات العينية) . وهناك من يفسر التضخم على انه نوع من الضريبة غير المعلنة والتي تفرض بشكل غير مباشر على الجميع (ضريبة غير مباشرة) ، وتأثيرها يكون اكثر شدة في الفقراء وذوي الدخل المحدود منه في الاغنياء ، وهذا يؤدي بطبيعة الحال مع الوقت الى زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع وتآكل القوة الشرائية للرواتب والاجور مما يؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي .

لذلك يمكن ان يعبر عن التضخم بأشكال مختلفة تبعاً للزاوية التي يتم النظر اليها ، اي بمعنى انه من الممكن ان يحدث ارتفاع في الاسعار دون ان يصاحبه ارتفاع في الدخل النقدي ، كما انه من الممكن ان يحدث ارتفاع في التكاليف دون ان يصاحبه انخفاض الارباح ، ومن المحتمل ان يحدث افراط في خلق النقود دون ان يصاحبه ارتفاع في الاسعار او الدخل النقدي ، لذلك فان الظواهر المختلفة والتي يطلق على جميعها تضخم هي ظواهر مستقلة عن بعضها البعض ، تختلف نتيجة اختلاف المدارس الاقتصادية من الناحية الفكرية ، لذلك يمكن تصنيف المفاهيم الخاصة بالتضخم حسب معيارين : (هتهات، ٢٠٠٦، ص ١٨)

١. المفاهيم المبنية على اسباب نشأة التضخم.
٢. المفاهيم المبنية على خصائص ظاهرة التضخم .

١. المفاهيم المبنية على اسباب نشأة التضخم:.

(*) يقاس التضخم بالنسبة المئوية للزيادة الحاصلة في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية معينة ، سنة عادة عما كانت عليه في مده سابقة ، فان كانت المقارنة لمدته زمنية سابقة (عدة سنوات) يؤخذ معدل النمو المركب السنوي للمستوى العام كمقياس لتوتيرة التضخم ، ويحسب معدل التضخم السنوي بمجموعة من المؤشرات .

١. المخفض الضمني للنواتج المحلي الاجمالي .
٢. الرقم القياسي العام لاسعار الجملة (المفرد).
٣. الارقام القياسية للاستيرادات والصادرات .
٤. الرقم القياسي لاسعار المستهلك (وهو عبارة عن سلة مرجحة من السلع والخدمات وحسب الاهمية النسبية لهذه السلع والخدمات).

يرتكز هذا المعيار على اساس النظريات التي تناولت مفهوم التضخم مذهباً نقدياً ، وكذلك المبنية على اساس العرض والطلب ، والمبنية على عاملي الدخل والانفاق ، حيث تذهب المدرسة الكلاسيكية في تفسير التضخم الى انه ((كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار)) ، اما المبنية على اساس العرض والطلب اذ يفسر التضخم نتيجة الخلل التوازني في العلاقة بانه ((زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي تؤدي الى ارتفاع الاسعار)) ومن مؤيدي هذه النظرية كل من (بيرو، فيمن، وليرنر) ((غازي، ٢٠٠٠، ص ٩) ، اما المبنية على اساس الانفاق والدخل اذ يفسر التضخم بانه ((الزيادة في معدل الانفاق والدخل)) فازدياد الانفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الاسعار وتضخمها مع افتراض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات ومن رواد هذه المدرسة (فيزر) (الروبي، ٢٠٠١، ص ١٣).

٢. المفاهيم المبنية على خصائص ظاهرة التضخم .

يركز اصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم ، وبيان المعنى المراد منه بناءً على الخصائص والاثار الناتجة عنه، واهمها ارتفاعات الاسعار ، ومن هؤلاء الاقتصاديين مارشال، روبنسن، فلامان ، كلوزو، وغيرهم..... فيعرف روبنسن التضخم بانه ((الارتفاع غير المنتظم للأسعار)) ويعرفه مارشال بانه ((ارتفاع الاسعار)) بينما يعرفه فلامان ((بانه حركة الارتفاع العام للأسعار)) اما كلوزو فيقول انه ((الحركات العامة لارتفاع الاسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع)) ويشترط البعض في هذا التحليل الدوام والاستمرارية في الارتفاع ، ولهذا لا يمكن تسمية الارتفاع المؤقت او المتقطع بانه تضخمياً ومن هؤلاء كاردينر أكلي حيث قال بانه ((الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار او معدل الاسعار)).

وختاماً ماسبق يمكن التوصل الى تعريف محدد وشامل للتضخم ((بأنه كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في فترة زمنية معينة ، تؤدي الى زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار)) فيعبر هذا التعريف عن الفجوة مابين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كمية المنتجات من السلع والخدمات في الاسواق خلال مدة الدراسة ، لذلك فان التضخم هو نتيجة هذه الفجوة ، وارتفاع الاسعار هو المؤشر عليها .

٢-١ النظريات المفسرة للتضخم:

نظراً لأهمية ظاهرة التضخم فان نظريات عدة ظهرت لتقدم تفسيرات مختلفة لاسباب ظهورها ، واختلفت هذه النظريات بسبب اختلاف المدارس الفكرية التي ينتمي اليها اصحابها ومن هذه النظريات :

أ. **نظرية الطلب الجاذب للتضخم : theory of demand - pull inflation** يكمن جوهر هذه النظرية في ان التغييرات في مستويات الاسعار تحدث كنتيجة لاختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي السائد من السلع والخدمات في مرحلة الاستخدام الكامل لموارد المجتمع او اقرب اليها . اي ان الافراط في الطلب على السلع والخدمات من قبل الافراد مع ثبات (عدم مرونة الانتاج او العرض) او زيادة بنسبة اقل في الانتاج (قليل المرونة) من الطلب يؤدي بالنتيجة الى سحب او جذب الطلب الى اعلى فاعلى ومن ثم الى زيادة المستوى العام للأسعار وهذا مايدعوه كينز بالتضخم النقدي (الادريسي، ١٩٨٦، ص ٢٦٤)

اما عن كيفية زيادة كمية النقود المتداولة وتأثيرها في نشوء هذا النوع من التضخم فهناك عدة نظريات واءراء ، فأصحاب نظرية كمية النقود الكلاسيكية جعلوا العلاقة مباشرة بين الاسعار. وكمية النقود (عرض النقود) بسبب افتراضهم ثبات حجم المبادلات (الحجم الحقيقي للانتاج)

اي عدم تغير الانتاج وكذلك ثبات سرعة دوران او تداول النقود ،اما النظرية الكمية المعاصرة والتي تعرف بمدرسة شيكاغو وعلى راسها البروفيسور ملتون فريديمان Milton friedman فانها ترى ان التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة وان سببه زيادة او نمو كمية النقود وبنسبة اكبر من زيادة الانتاج وبالتالي ارتفاع الاسعار ولكنها تختلف عن سابقتها في عدم افتراضها وجود حالة الاستخدام الكامل ،كما جعلت العلاقة غير مباشرة بين كمية النقود والاسعار وفي كل الاوقات .

حيث ان التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة تداولها في نفس الاتجاه مما يحدث تغيرا في الدخل القومي والاسعار وبنسب متفاوتة ،ولكن عند وصول الاقتصاد الى مرحلة الاستخدام الكامل يبدأ التأثير او العلاقة المباشرة بين كمية النقود والاسعار من خلال ارتفاع الطلب على السلع والخدمات مع عدم قابلية توسع القاعدة الانتاجية . اما كينز فيرجع نشوء ظاهرة التضخم النقدي الى التغيرات في الدخل القومي نتيجة للزيادة في الانفاق القومي (الاستهلاك ،الاستثمار الخاص والانفاق الحكومي) . ويتميز التحليل الكينزي بوجود مرحلتين اساسيتين للتضخم : ففي المرحلة الاولى وهي حالة افتراض ان الاقتصاد لم يصل مستوى الاستخدام التام للموارد الانتاجية ، فان زيادة الانفاق القومي تؤدي الى زيادة الدخل القومي من خلال عمل المضاعف الى اضعاف الزيادة الاصلية للانفاق وبذلك يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات فينعكس ذلك على زيادة الانتاج (العرض الكلي) مما يؤدي الى زيادة بسيطة في الاسعار لان الفائض في الطلب يمتصه الاستخدام والانتاج ، غير ان الاقتصاد يتجه شيئا فشيئا مع زيادة الانفاق الى حالة الاستخدام التام حيث لايقابل فائض الطلب الكلي زيادة في العرض (الانتاج) من هنا يبدأ التضخم بالظهور. اما المرحلة الثانية فهي افتراض حالة الاستخدام التام للموارد الانتاجية حيث تكون الطاقات الانتاجية قد وصلت اقصاها من التشغيل فان اية زيادة في الطلب الكلي لا تستطيع دفع الانتاج او العرض الكلي من السلع والخدمات الى الزيادة بسبب استنفاد القاعدة الانتاجية للاقتصاد كل طاقاتها في التوسع مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار واستمراره مادام فائض الطلب (القوة التضخمية) موجوداً ، ويسمى كينز هذا التضخم بالتضخم النقدي الحقيقي او التضخم البحت (السمان، ١٩٨٩، ص ١٥).

ب. نظرية التكاليف الدافعة للتضخم :

وتسمى ايضا بنظرية التضخم بدفع النفقة ، في خمسينات القرن الماضي ساد اعتقاد بان العمال او مالكو عوامل الانتاج يعتمدون الى زيادة حصتهم من الناتج الكلي وذلك برفع اسعار هذه العوامل ، لانهم يملكون القوة الكافية في السوق ليدفعوا باجورهم النقدية او اسعار عوامل الانتاج الى الاعلى مما يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات وهذا ما يطلق عليه بالتكاليف الدافعة للتضخم او التضخم بدفع النفقة .

ان التكاليف الدافعة للتضخم الذي يحدث بسبب ضغوط النقابات العمالية لزيادة الاجور النقدية يسمى بالتضخم الناشئ عن ارتفاع الاجور بينما التضخم الذي سببه المنشآت (الممارسات الاحتكارية للمؤسسات) فيسمى بالتضخم الناشئ عن زيادة الارباح. فالنقابات العمالية تطالب بزيادة في الاجور (قد تفوق الزيادة في الانتاج) لتحسين مستوى معيشتهم وقد يتعاطف كثير من ارباب العمل مع تلك الزيادة وذلك لتصريف سلعهم بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى العمال كذلك لزيادة ارباحهم من خلال رفع سعر السلعة او الخدمة وان حدثت هذه الزيادة في الاجور وزاد المنتج سعر سلعته من دون زيادة ربح اضافي فان هذا التضخم يدعى بتضخم تكاليف الاجور ،اما اذا زاد المنتج سعر سلعته وبنسبه اكثر من زيادة الاجور للحصول على ربح اضافي فان هذا التضخم يدعى بتضخم الارباح.

وفي الحالتين فان تكاليف الانتاج تزداد وترتفع الاسعار مما يدفع العمال ونقاباتهم المطالبة بزيادة الاجور مرة اخرى للمحافظة على دخولهم الحقيقية ومستواهم المعاشي السابق وحيث

ان الاجور عديمة المرونة الى الاسفل حسب فكرة كينز (أكلي، ١٩٧٨، ص٦٢٨) فان الاسعار ترتفع مرة اخرى ويحصل التضخم النقدي .

ج. نظرية الجمود الهيكلي :

يحدث هذا النوع من التضخم بسبب تغير في هيكل وتركيبية الطلب الكلي في الاقتصاد بالرغم من عدم وجود مؤشرات تدل على زيادة حجم الطلب الكلي او التكاليف الدافعة للتضخم . هذا النوع من التضخم يحدث عندما يزداد الطلب على منتجات او سلع بعض الصناعات اكثر من غيرها وحيث يتعذر وبيطىء انتقال عوامل الانتاج من الصناعات الاخرى اليها تزداد اسعار سلع هذه الصناعات دون غيرها وبذلك تبدأ النقابات العمالية لهذه الصناعات المطالبة بزيادة الاجور متذرعين بزيادة الارباح (الادريسي، ١٩٨٦: ٤٣٢) ، ولعدم مرونة الاسعار والاجور للأسفل فان المنتجين للسلع في الصناعات الاخرى التي انخفض الطلب على سلعهم لا يجدوا مبررا لخفض اسعارهم منطلقين من تصورهم ان هذا الانخفاض في الطلب لسلعهم امر مؤقت ، اما العمال الذين يعلمون في هذه الصناعات فانهم لا يقبلو بتخفيض اجورهم بل قد يطالبون بزيادة اجورهم للمحافظة على مستوى معيشتهم واجورهم الحقيقية . من هنا فان اي ارتفاع للطلب في صناعة او قطاع معين ينعكس على بقية القطاعات او الصناعات الاخرى وتبدأ الاسعار بالزيادة من قطاع او صناعة الى اخرى خالقاً بذلك تضخماً مستمراً.

د. التضخم المستورد:

يعتبر التضخم المستورد من المصادر الرئيسية لتغذية العملية التضخمية في الدول النامية وخصوصاً الدول المصدرة للنفط منها، حيث يعتمد على الاهمية النسبية للواردات (الاستيرادات) في الاقتصاد القومي وطبيعة التركيب الهيكلي لهذه الواردات وكذلك لطبيعة التوجه الجغرافي للاستيرادات.

فعندما تكون نسبة الواردات الى مجموع السلع المعروضة في السوق عالية فان تغير اسعار السلع المستوردة في الدول المصدرة يتم نقله الى المستهلك في الدول المستوردة مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار وزيادتها وتدعى هذه الحالة بالتضخم المستورد.

ويمكن ملاحظة هذه الحالة وبشكل واضح في الدول ذات العوائد النفطية الكبيرة والتي تمتاز بضعف مرونة الجهاز الانتاجي، حيث تؤثر بشكل غير مباشر وطردياً بزيادة الانفاق العام (الطلب الكلي) وزيادة الواردات

ومن ثم زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات وحيث ان العرض الكلي يتكون من مصدرين ، محلي وخارجي والاخير يمثل نسبة كبيرة من العرض الكلي ، لذلك فان مستوى الاسعار يتأثر وبشكل طردي في السوق المحلية بمستوى الاسعار في الدول المصدرة للسلع المستوردة ويمكن قياس التضخم المستورد بالمعادلة التالية :

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات (الاستيرادات) بالاسعار الجارية} \times \text{معدل التضخم المحلي}}{\text{الطلب الكلي (الانفاق القومي) بالاسعار الجارية}}$$

٢- أثر السياستين المالية والنقدية في التضخم :

يمكن النظر الى السياسة المالية والنقدية وكأنها منظومة مترابطة الاركان تعتمد في جانب منها على العلاقات الاقتصادية ذات الصلة بدور النقود في الاقتصاد وفي الجانب الاخر على الخطوات التي تحتاج الممارسة للقيام بها باستخدام الادوات المتاحة للوصول الى الاغراض المرجوة ثم تحقيق الاهداف المرسومة في نهاية المطاف، لذلك تبني فلسفة السياسة المالية والنقدية اساساً على فكرة اتخاذ التدابير التي تمكن السياستين من ضبط التوسع النقدي ليتوافق مع حاجة المتعاملين في الاقتصاد وان يكون ذلك التوافق تماماً على قدر الاستطاعة وذلك لان

الاقتصاديين لا يختلفون في انه اذا لم يكن التوافق تماماً فان العلاقات الاقتصادية تضطرب بقدر نقصانه ومن ذلك المنطق يهتم ممارسو السياسة المالية بالانفاق العام والتي يمكن الاستدلال به على مدى توافق الايرادات العامة، والسياسة النقدية بدالة الطلب على النقود والتي يمكن الاستدلال بها على مدى توافق المعروض النقدي من ناحية والمطلوب النقدي من ناحية اخرى .

ولكن الوصول الى تقديرات مستقرة لكل من الانفاق العام والايرادات العامة (سياسة مالية ودوال الطلب على النقود وعرض النقود (سياسة نقدية) قد يكون صعب المنال في الدول النامية حيث يصعب الحصول على المعلومات اللازمة او قد يتعرض الاقتصاد لصدمات متكررة تجعل من السلاسل الزمنية بعيدة عن الاتساق والتوافق لذلك لا بد للسلطتين المالية والنقدية من وسيلة اخرى لتغيير كل من الانفاق لاحتياجات الايرادات وعرض النقود لاحتياجات الطلب .

٢- ١. أثر السياسة المالية على التضخم :

تتفق جميع المدارس الاقتصادية في أن السياسة المالية هي أداة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية و السياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات و النفقات العامة، اضافة الى القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار الاقتصادي و تحقيق العدالة الاجتماعية و إتاحة الفرص المتكافئة لعامة المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل و الثروات.

تمتاز الدول النامية بعدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي، كما تعتمد هذه الدول على المساعدات المالية من الخارج ، وتمتاز كذلك بانخفاض الاستثمار الإنتاجي، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والتضخم... الخ. وتتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف أو عدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة وبالتالي فإن هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية والمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخماً، كما أن الاستهلاك سيرتفع على حساب انخفاض الادخار بحكم ثبات الدخل النقدي (الشافعي، ١٩٥٢: ٢٥٠)

كما تعاني اقتصاديات هذه الدول من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، ويعود هذا العجز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون الداخلية مما حتم التمويل بالعجز الذي يعتبر المصدر الأساسي في حصول الارتفاع العام بمستوى الاسعار (التضخم). من هنا لاشك أن أدوات السياسة المالية تستخدم إما لمعالجة وجود فجوة انكماشية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد، أو ما يمكن أن يطلق عليه حالات اختلال التوازن في الاقتصاد. من هنا يمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال أدوات السياسة المالية وكما يلي :

أ- قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق الجاري وزيادة الانفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق العام ، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.

ب- قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد (الضرائب المباشرة) وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.

ج- قيام الحكومة بالجمع بين الاداتين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب المباشرة في نفس الوقت بما يحقق الهدف من السياسة المالية

٣- ١. أثر السياسة النقدية على التضخم.

تعرف السياسة النقدية بأنها عبارة عن تلك البرامج أو الإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع و وصولاً للأهداف المرغوبة، إذ يقوم بهذا الإجراء البنك المركزي (christiane, ١٩٧٧، P269) إذ بتغيير كمية النقود في الاقتصاد زيادة ونقصاناً يتم التأثير على حجم الائتمان من خلال أسعار الفائدة وأسعار الصرف عن طريق استخدام أدواته التقليدية (أدوات السياسة النقدية) للتأثير على الاستثمار وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع. ويعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن للسياسة النقدية أثراً فعالاً على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، وحسب اعتقادهم دائماً أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللاتوازن، ولهذا تحل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية، على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعاً للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيراً وأكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام). إذ أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي، له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي والأسعار، وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يمارس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثراً مباشراً وهاماً على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل النقدي وذلك على النحو التالي (سامي، ١٩٨٢: ١٦٩)

الحالة الأولى: إن زيادة المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمؤسسات فوق المستوى المرغوب فيه، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد وبالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكلي يؤدي إلى زيادة في الإنتاج والتشغيل، هذا إذا كان الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة. أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل أو الجهاز الانتاجي عديم المرونة فإن الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع، أي أن عملية التعديل بين الأرصدة المرغوبة والحقيقية تتم في هذه الحالة عن طريق الأسعار. أما في الحالة الثانية عند تخفيض المعروض النقدي عن طريق البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة هذا يؤدي إلى تقليل كمية النقود عند الجمهور ومن ثم ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات مما يدفع الدخل النقدي إلى مستوى أدنى، بمعنى أن الجمهور عندما يواجه نقصاً في سيولته فإنه يقلل من إنفاقه إلى أن ينخفض الدخل النقدي إلى النقطة حيث تستعاد النسبة الأصلية بينه وبين المعروض النقدي مرة أخرى.

وعليه فإن الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة تتمثل في أن التغيرات الممكنة في كمية النقود، يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي. وعليه يمكن القول أنه مهما اختلفت المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية عبر مختلف المدارس، ورغم اختلاف مبادئ كل منها إلا أنهم يجمعون على أنه لا بد من وجود سياسة نقدية رشيدة، يمكن من خلالها تشجيع الاقتصاد والتحكم في اختلالاته. من هنا يمكن النظر إلى أهم الآثار التي تتركها تغيرات ارتفاع الأسعار (التضخم). (الشمري، ١٩٩٥: ٧٥)

أ- **الأثر على إعادة توزيع الدخل:** حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة.

ب- **الأثر على الدين :** إن ارتفاع الأسعار تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للنقود والمستفيد هنا هو المدين على حساب الدائن.

ج- الأثر على الحساب الجاري من ميزان المدفوعات: إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتج المحلي وبالتالي انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الاستيرادات مما ينعكس بصورة عجز في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات.

د- الأثر على إعادة توزيع الثروة: إذ أن أصحاب عوائد حقوق التملك من المستثمرين في العقارات والسندات وغيرها، سيكونون في وضع أفضل مما يحققونه من أرباح وعوائد كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار ومن ثم ارتفاع قيم ممتلكاتهم مما يزيد من دخولهم النقدية.

وخلصه ماسبق أن الاستقرار الاقتصادي يتطلب التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية بمشاركة كاملة بين السلطة النقدية والسلطة المالية في صياغة و تنفيذ السياسة الاقتصادية والرقابة على تأثيراتها، و الاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول و خاصة النامية منها.

إذ إن تضارب السياسة النقدية و السياسة المالية هو سبب أساسي لنقص المصادقية لدى الوحدات الاقتصادية تجاه تلك السياسات ولذلك فإن البنك المركزي يجب ألا يتخذ سياسات نقدية تتعارض مع السياسة المالية إلا إذا كان مضطر لذلك (حالة الاقتصاد العراقي) كما يجب التركيز على إعادة تشكيل السياسات المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة و الانضباط المالي.

وفيد التعاون هنا بين السلطات النقدية و المالية في تحقيق الأهداف المشتركة للسلطتين دون التأثير على مصداقية السياسة الاقتصادية ككل. حيث أن الإصلاح يمكن أن يستمر فقط في ظل استقرار الاقتصاد الكلي و الاستقرار المالي، ذلك أن عدم وجود استقرار مالي و استمرار العجز المالي الكبير يؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة، بينما إذا تم تثبيت أسعار الفائدة عند مستويات دنيا في ظل وجود عجز مالي كبير فإن التضخم سيصبح جامحا وسوف ينمو الطلب على القروض بصورة كبيرة وتتشوه عملية توزيع الموارد في الاقتصاد. يتضح أن السلطة المالية تعتمد في تمويل العجز على مصادر (الدين المحلي، الاقتراض الخارجي، الإصدار النقدي) تتأثر معظمها بقرارات السلطة النقدية، وهذا ما يوضح التداخل بين السياسة المالية والسياسة النقدية ، و ضرورة التنسيق بينهما لأنه بدون وجود تنسيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية فإن ثلاث احتمالات تكون متاحة (sundarajan ١٩٩٤، ١٨٤):

الاحتمال الأول: هيمنة السلطة النقدية، حيث يهيمن البنك المركزي على السلطة النقدية، فهو يقوم بتحديد النمو في القاعدة النقدية، مستقلا عن الاحتياجات النقدية للحكومة و إمكانيات تمويلها من أسواق المال المحلية و الأجنبية. وهذا الأمر يدفع الحكومة إلى تخفيض عجز ميزانيتها إلى مستوى التمويل المتاح من أسواق المال المحلية و الخارجية مع خطورة عدم سداد ما تقتضيه من هذه الأسواق لأن عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في الأسواق المالية ثقتهم في السندات الحكومية، و الذي يؤدي بدوره إلى صعوبة تسويق أية ديون جديدة و الافتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، مما يجعل تكلفة الدين عند حد غير مرغوب فيه.

الاحتمال الثاني هيمنة السياسة المالية: حيث تهيمن وزارة المالية في تحديد حجم عجز الميزانية دون استشارة السلطة النقدية، والتي لها إمكانية التمويل من سوق السندات (الدين الداخلي) ، بينما تعتذر السلطة النقدية عن تمويل أي من العجز في صورة زيادة في القاعدة النقدية (اقتراض الحكومة المباشر)، فإذا تعدى تمويل العجز حدود التوسع في الطلب على القاعدة النقدية الحقيقية عند مستوى الأسعار المستهدف، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط على التضخم، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار في الأسواق المحلية إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجية. كما يولد عدم الاستقرار تضخما عاليا، قد يضر بنمو الأسواق المحلية الحقيقية و المالية.

الاحتمال الثالث: استقلال كل سلطة بنفسها، حيث نجد أن السلطات النقدية و المالية يعملان بطريقة مستقلة، و ينتج عن ذلك أن السلطات النقدية و المالية قد تصنعان قرارات متضاربة

مع أهدافها بالنسبة للقاعدة النقدية و حجم عجز الموازنة، حيث تمول السلطة النقدية الجزء غير المغطى من عجز الميزانية في أسواق السندات المحلية و الأجنبية. فإذا لم يكن سوق رأس المال قد تم تطويره بعد فسوف يكون في حالة لا تسمح بتقديم تمويل جوهري، أما إذا كان قد تم تطويره وكانت أهداف السياسة المالية متضاربة مع السياسة النقدية، فإن معدلات الفائدة في سوق السندات المحلية قد ترتفع لأعلى مستوياتها.

مما سبق يتضح أن التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية يعطي نتائج أفضل من أي احتمال (الاحتمالات الثلاث سألغة الذكر)، فهذا التنسيق لن يجعل السلطة المالية تمول عجز الميزانية بأقل من التكاليف فقط و إنما سوف يحسن من توسيع سوق رأس المال المحلي.

ثانيا :تحليل وقياس اثر السياستين المالية والنقدية في التضخم في الاقتصاد العراق للمدة ٢٠٠٣ -لمنتصف ٢٠١٠:

تهدف السياستين المالية والنقدية من خلال ادواتهما الى تحقيق سياسة الاستقرار التي تنتهجها الدول من اجل معالجة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الاقتصادي . لكون السياسة المالية تمثل الجانب الحقيقي للسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة، فان ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع ادوات السياسة الاقتصادية الاخرى، كذلك فان درجة فاعلية السياستين المالية و النقدية واهميتها النسبية كاحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي تختلف من اقتصاد الى اخر في ضوء تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة والتفاوت في درجة تطور الاسواق المالية و النقدية من دولة الى اخرى، وبالتالي تتفاوت درجة التقدم الاقتصادي ، اضافة الى اختلاف الحالات الاقتصادية السائدة.

١ : تحليل اثر العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في التضخم في الاقتصاد العراقي .

ان اغراض السياستين المالية و النقدية تطورت مع نمو الفكر المالي والمصرفي والتغيرات في كل من سلوك واداء الاقتصادات المختلفة، والتي تهدف الى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق معدلات عالية من العمالة (التوظيف). هذه الاغراض وان كانت متداخلة بطبيعتها، الا انها تثير التعارض فيما بينها ، هذا ما حدث فعلا في الاقتصاد العراقي للسنوات ٢٠٠٣- لمنتصف ٢٠١٠ عندما كانت السياسة المالية سياسة توسعية وهي مجبرة في ذلك بحكم الوضع الامني وزيادة الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق العام والذي انعكس بطبيعة الحال على اجمالي الاقتصاد وبالاخص المستوى العام للأسعار ، والسياسة النقدية سياسة انكماشية وهي مجبرة كذلك بسبب توسعية السياسة المالية من خلال دعم قيمة الدينار مقابل الدولار ورفع معدلات الفائدة على الايداع والاقراض . ومن هنا لابد من التاكيد على اهمية التنسيق فيما بين السياستين المالية والنقدية من خلال تشخيص المشكلة الاقتصادية قبل البدء باتخاذ الوسائل الملائمة للعلاج.

ان السياسة النقدية تمتاز بمجموعة من الجوانب التي تحدد اطار عملها ، من حيث كونها تمثل احد جوانب السياسة الاقتصادية العامة للدولة، والجانب الاخر يتعلق بالترتيبات القانونية بعد اعلان الاستقلالية النقدية ، والتحكم بسياسة سعر الصرف وسعر الفائدة على الدينار العراقي، وبالتالي التحكم بعرض النقد على مستوى يتناسب مع متطلبات الطلب الكلي والعرض الكلي. اما الجانب الثالث فيتعلق بالخصائص العامة للاقتصاد من حيث درجة الانفتاح الاقتصادي، ودرجة التركيز السلعي، وحرية حركة عوامل الانتاج ، وحجم الاحتياطات لتمويل الاختلالات ، والتكامل المالي، وانطلاقا من اولوية هذا الالتزام، اتخذ البنك المركزي العراقي مجموعة اجراءات للحد من ظاهرة التضخم المرافقة لظاهرة البطالة، ابرزها تكثيف نشاط الرقابة

المصرفية وذلك من اجل الوقوف بصورة واضحة على طبيعة وحجم النشاط المصرفي من حيث مساهمته في معالجة الازمات الاقتصادية، لذلك اصدر البنك المركزي من خلال سياسته الانكماشية مجموعة من القرارات ، تقضي برفع كل من سعر الفائدة ورفع قيمة الدينار العراقي عن طريق مزاد العملة العلني وذلك بهدف الحد من ظاهرة التضخم ، وهذه السياسة اتت متعارضة مع السياسة المالية التوسعية ، اذ اتخذ اطار عمل البنك المركزي منعطفاً جديداً في مواكبة فائض السيولة النقدي على مستوى الاقتصاد المحلي ، ولكن السياسة النقدية نجحت في سحب السيولة الفائضة من خلال الالتجاء الى الاقتراض العام عن طريق اصدار نوعين من السندات الاول خاص بوزارة المالية والثاني خاص بسياسة البنك المركزي والنوعين بأجال مختلفة ابتداء من اذونات الخزينة (ذات الثلاث اشهر) مروراً بسندات الخزينة (النصف سنوي والسنوي).

من هنا شهدت السياسة النقدية على صعيد سعر الفائدة تحولاً من خلال تطبيق هيكل جديد لاسعار الفائدة على الدينار يتسم بدرجة عالية من المرونة في سرعة التحرك نحو زيادة الادخار لمواكبة متغيرات السياسة المالية التوسعية ، فموجب هذا الهيكل اصبح سعر الخصم المعلن عن البنك المركزي سعراً محورياً تتحرك حوله اسعار الفائدة على الودائع واسعار الفائدة على الاقتراض ضمن هوامش معينة ، ولكن السياسة النقدية تعبر عن نفسها من خلال سعر فائدة تأشيري (سعر البنك) وهو ذلك السعر الذي تحدد بموجبة الاسعار في السوق الاولى والثانوي ولقروض الملجا الاخير، فضلا عن اسعار ودائع الاستثمار الليلي. لذا فان هذا السعر يعتبره البنك المركزي ملائماً للمحافظة على استقرار الاسعار.

٢-٢ : قياس اثر العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣ - لمنتصف ٢٠١٠ .

التضخم في الاقتصاد العراقي ظاهرة مركبة لم تتشكل بفعل عامل واحد وهو الزيادة في أسعار المشتقات أو الزيادة في السيولة النقدية التي حصلت نتيجة الانفاق الجاري من الانفاق العام، بل ظهرت كنتيجة لتفاعل عوامل عديدة نقدية وحقيقية، ترتبطت بالاختلالات الهيكلية في القطاع الإنتاجي، كنتيجة للتدهور الذي أصاب قطاعاته الإنتاجية وبخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية، علماً أن الاقتصاد العراقي يمثل نموذجاً للاقتصاد الريعي ، أي الاقتصاد الذي ترتبط مصادر الدخل فيه بالطلب الخارجي بغض النظر عن الانتاج والانتاجية ، فان الاقتصاد الريعي هو بدون شك مركز الثروة ومصدر الدخل الاساس للبلاد ، ولكن على الرغم من ذلك فما زالت فلسفة الانفاق العام وسلوكياته في الموازنة العامة تمثل نموذجاً للدولة الريعية وان التوسع في النفقات (بالاخص الانفاق التشغيلي) مقابل التخلي النسبي عن التحصيل الضريبي هي مسألة تأسست تاريخياً في سلوكيات المالية العامة، ونتيجة الظرف الامني لمدة الدراسة اصبح التضخم حقيقة واقعية يمتاز بها الاقتصاد العراقي وفق فلسفة الاقتصادية .

المطلب الاول :

قياس وتحليل أثر متغيرات السياسة المالية المؤثرة في المستوى العام للأسعار (التضخم) في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣ - لمنتصف ٢٠١٠ .

ولتقدير دالة المستوى العام للأسعار - النموذج المالي، يمكن القول بان المتغيرات المستقلة الرئيسية التي تحدد نمو التضخم في الاقتصاد العراقي هي كل من درجة التقيد في الاقتصاد (عرض النقد بالمفهوم الضيق الى الناتج المحلي الاجمالي)، ونسبة الانفاق الجاري من الانفاق العام في الموازنة، للمدة ٢٠٠٣ - لمنتصف ٢٠١٠ ، وعليه يمكن كتابة نموذج اثر السياسة المالية في المستوى العام للأسعار.

$$CPI = a_0 + a_1DC + a_2PD + U_i$$

اذ ان:-

CPI = المستوى العام لاسعار المستهلك (التضخم)

DC = درجة التنقيد في الاقتصاد (عرض النقد بالمفهوم الضيق الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية).

PD = نسبة الانفاق الجاري من اجمالي الانفاق في الموازنة العامة.

وباعتماد البيانات الاحصائية وباسلوب ثلاثة اشهر (فصلية)، يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية(*) في التقدير للحصول على معلمات النموذج المقدر لدالة اثر السياسة المالية في التأثير على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠. (باعتتماد سنة ١٩٩٣ سنة اساس). واستناداً الى ذلك، اذ اجرينا انحذاراً خطياً للعوامل المؤثرة باتجاه واحد، وكانت النتائج الاحصائية متطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية، من حيث التقديرات في ضوء الاختبارات الاحصائية من الدرجة الاولى والثانية وهي .

$$CPI = 4338.45 + 0.15 DC + 0.12 PD + U_i$$

$$t \quad (1.95) \quad (2.405) \quad (3.01)$$

$$R^2 = \%80.9 \quad \bar{R}^2 = \%74.8 \quad F = 56.15 \quad D.W = 1.89$$

يتضح من المعادلة (الهيكلية) الخطية المقدرة أن إشارة جميع المعلمات تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، ويتبين أيضاً ان المتغيرات المستقلة استطاعت تفسير ما نسبته (%74.8) من التغيرات الحاصلة في المستوى العام لاسعار بسبب اثر السياسة المالية . أما النسبة المتبقية وهي (25.2%) تعزى إلى عوامل أخرى لم تدخل الأنموذج أو أخطاء في التقدير . وتشير قيمة (F) المحتسبة إلى معنوية الأنموذج بشكل عام عند مستوى معنوية (5%) و (1%) إذ القيمة الجدولية المناظرة لها هي (3.4) و (5.61)، ويشير اختبار (t) إلى معنوية المعالم المقدرة لكل من درجة التنقيد في الاقتصاد، والحجم الاجمالي للانفاق الجاري من الانفاق العام في التأثير على التضخم في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، لكون قيمة (t) المحتسبة للمعالم المقدرة أكبر من قيمة (t) الجدولية المناظرة لها عند مستوى معنوية (5%) و (1%)، هذا فضلاً عن خلو المعادلة من المشاكل القياسية، اذ يشير اختبار (D.W) إلى وقوع القيمة المقدرة ضمن منطقة قبول لفرضية العدم التي تنص إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية، أي: (*) $du < D.W < 4 - dl$

وتشير مصفوفة الارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة إلى خلو الأنموذج من مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity problem) وفقاً لاختبار (Klein) (**). إذ أن قيمة (R^2) هي أكبر من مربع معامل الارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة (DC, PD) أي بمعنى: $R^2 > (r_{xi} x_{xj})^2$ **جدول (1) يوضح مصفوفة الارتباطات الجزئية بين المتغيرات المستقلة**

(*) تقترض طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بان المتغيرات المستقلة هي متغيرات خارجية، اي انها تؤثر في الانموذج ولا تتأثر به،

$$du (0.05) = 2.31, dl (0.05) = 0.554 \quad (*)$$

(**) هناك العديد من الاختبارات القياسية الأخرى للكشف عن مشكلة التعدد الخطي، ومنها على سبيل المثال (Farrar Glaubr) الذي يستند إلى (χ^2) وسيلفي وللمزيد من الإطلاع على الاختبارات أنظر :- (الحياي، ١٩٩١: ١٨٦).

	DC	PD
DC	١	0.54
PD	0.54	١

وتشير نتائج المعادلة أعلاه إلى أن نمو درجة التتقيد بنسبة ١% يمارس تأثيراً طردياً على نمو المستوى العام لأسعار المستهلك (التضخم) بنسبة 15%، كما يظهر ذلك من الإشارة الموجبة للمعلمة المقدرة، مما يعني أن زيادة عرض النقد بنسبة ١% على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، يؤدي ذلك إلى زيادة المستوى العام للأسعار، إذ خصوصية الاقتصاد العراقي جعلت من عرض النقد احد متغيرات السياسة المالية وذلك لان الانفاق العام يتحدد بالاياردات النفطية بنسب تتراوح بين ٩٥%-٩٧% خلال مدة الدراسة (ازاد، ٢٠١٠، ص: ١٩٧)، إذ يتم تحويل الايرادات الدولارية الى عملة محلية من خلال سعر صرف الدينار (البنك المركزي) مكونا بذلك الانفاق العام (ان السياسة النقدية مقيدة بالسياسة المالية من خلال الانفاق العام ومكوناته، والسياسة المالية مقيدة بالسياسة النقدية من خلال سعر الصرف وسعر الفائدة، وعلى افتراض ثبات العوامل الاخرى). لذلك ان الإصدار النقدي هو ناتج عن طلب الحكومة على العملة المحلية، والميزانية العامة للدولة تتمول لإغراضها الداخلية حالياً بنسبة ٩٨% عن طريق الإصدار النقدي للبنك المركزي. بسبب الهيكل الاقتصادي الموجود (عدم مرونة الجهاز الانتاجي) لذلك يعتبر عرض النقد احد متغيرات السياسة المالية.

وكذلك تشير المعادلة إلى أن نمو الانفاق الجاري (التشغيلي) من الانفاق العام بنسبة ١% يمارس تأثيراً طردياً على المستوى العام للأسعار بنسبة ١٢% وذلك يعود الى الوضع الأمني، لان قيد السياسة المالية على السياسة النقدية كبير .. فالتضخم تخلقه السياسة المالية من جانب الطلب، عن طريق الانفاق الجاري، فايرادات النفط التي تدخل صندوق تنمية العراق DFI تدخل ١٠٠% وتستقطع ٥% تعويضات حرب الكويت والموازنة العامة مصممة كالاتي: ٣٠% لتغطية استيرادات الحكومة بالعملة الأجنبية، ٦٠% لتغطية النفقات المحلية (تحتوي الموازنة العامة على الكلفة الثابتة والكلفة المتغيرة) الكلفة الثابتة: من الصعب زعزعتها لأنها تتضمن الرواتب والأجور مع تخصيصات البطاقة التموينية ومبالغ المساعدات والتي تجعل الانفاق الجاري يفوق الانفاق الاستثماري وعن طريق المضاعف يتفاقم الارتفاع في المستوى العام للأسعار)، وهذا مطابق لمنطوق النظرية الاقتصادية، وبافتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة في النموذج .

المطلب الثاني

قياس وتحليل أثر متغيرات السياسة النقدية المؤثرة في المستوى العام للأسعار (التضخم) في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠. لمنتصف ٢٠١٠.

ولتقدير دالة المستوى العام للأسعار في النموذج النقدي، يمكن القول بان المتغيرات المستقلة الرئيسية التي تحدد نمو التضخم في الاقتصاد العراقي هي كل من متوسط سعر الفائدة في السوق النقدية في الاقتصاد، وسعر صرف الدينار مقابل الدولار، للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠. وعليه يمكن كتابة أنموذج اثر السياسة النقدية في المستوى العام للأسعار.

$$CPI = b_0 + b_1r + b_2R + V_i$$

اذ ان:-

CPI = المستوى العام لاسعار المستهلك (التضخم)

r = متوسط سعر الفائدة في السوق النقدية.

R = سعر صرف الدينار مقابل الدولار .

وباعتماد البيانات الاحصائية وباسلوب ثلاثة اشهر (فصلية)، يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في التقدير للحصول على معلمات النموذج المقدر لدالة اثر السياسة النقدية في التأثير على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣- لمنتصف ٢٠١٠. (باعتماد سنة ١٩٩٣ سنة اساس).

واستناداً الى ذلك، اذ اجرينا انحذاراً خطياً للعوامل المؤثرة باتجاه واحد ، وكانت النتائج الاحصائية متطابقة مع منطوق النظرية الاقتصادية ، من حيث التقديرات في ضوء الاختبارات الاحصائية من الدرجة الاولى والثانية وهي .

$$CPI = 4235.48 - 0.43 r - 0.25 R + Vi$$

$$t \quad (1.95) \quad (-4.85) \quad (-2.91)$$

$$R^2 = 89.4\% \quad \bar{R}^2 = 83.5\% \quad F = 74.33 \quad D.W = 2.29$$

يتضح من المعادلة (الهيكالية) الخطية المقدرة أن إشارة جميع المعلمات تتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية، ويتبين أيضاً ان المتغيرات المستقلة استطاعت تفسير ما نسبته (83.5%) من التغيرات الحاصلة في المستوى العام للاسعار بسبب اثر السياسة النقدية . أما النسبة المتبقية وهي (16.5%) تعزى إلى عوامل أخرى لم تدخل الأنموذج أو أخطاء في التقدير .

وتشير قيمة (F) المحتسبة إلى معنوية الأنموذج بشكل عام عند مستوى معنوية (5%) و (1%) إذ القيمة الجدولية المناظرة لها هي (3.4) و (5.61) ، ويشير اختبار (t) إلى معنوية المعالم المقدرة لكل من متوسط سعر الفائدة في السوق النقدية ، وسعر صرف الدينار مقابل الدولار في التأثير على التضخم في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة ، لكون قيمة (t) المحتسبة للمعالم المقدرة أكبر من قيمة (t) الجدولية المناظرة لها عند مستوى معنوية (5%) و (1%) ، هذا فضلاً عن خلو المعادلة من المشاكل القياسية، اذ يشير اختبار (D.W) إلى وقوع القيمة المقدرة ضمن منطقة قبول لفرضية العدم التي تنص إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية ، أي : $du < D.W < 4 - dl$ (*)

وتشير مصفوفة الارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة إلى خلو الأنموذج من مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity problem) وفقاً لاختبار (Klein) اذ قيمة (R^2) هي أكبر من مربع معامل الارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة (r,R) أي بمعنى :

$$R^2 > (r \text{ xi } x_j)^2$$

جدول (1) يوضح مصفوفة الارتباطات الجزئية بين المتغيرات المستقلة

	r	R
r	١	-0.82
R	-0.82	١

$$du (0.05) = 2.31 , dl (0.05) = 0.554 \quad (*)$$

وتشير نتائج المعادلة أعلاه إلى أن ارتفاع متوسط سعر الفائدة بنسبة ١% يمارس تأثيراً عكسياً على نمو المستوى العام لأسعار المستهلك (التضخم) بنسبة ٤٣% ، كما يظهر ذلك من الإشارة السالبة للمعلمة المقدرة، اذ تبين ان الدراسات التي أجراها البنك المركزي وجدت ان فرق سعر الفائدة الحقيقي عن سعر الفائدة الاسمي المعتمد في السياسة النقدية هو أعلى وبالتالي فان جزءاً من الضغوط التضخمية يمكن أن يتم امتصاصها عن طريق رفع سعر الفائدة الحقيقي الى سعر الفائدة الاسمي.. وهذا الفرق كان وباستمرار ٢٥% فلذلك قام البنك المركزي بتحسين قيمة الدينار العراقي خلال السنتين الأخيرتين قرابة ٢٢% وتحسن الدينار من عام ٢٠٠٣ الى الوقت الحالي بنحو ٤٢% هذا التحسن يتفاوت في تأثيره على الحياة الاقتصادية باعتباره ليس المتغير الوحيد.. فهناك التضخم المستورد - أزمة الغذاء العالمية - وجميعها تدخل في هذا التأثير، اما كيف يتحدد سعر الصرف وما النجاح في ذلك وكيف يتم استمرار التحسن في سعر صرف الدينار العراقي من خلال المثبت الاسمي للتوقعات التضخمية ؟ هذه الاستمرارية مرهونة بعاملين - الأول هو نمو الاحتياطيات الدولية للعراق والثاني نمو التضخم واتجاهاته، فاذا كانت الاحتياطيات الدولية مجزية وتكفي وميزان المدفوعات ليس به مخاطر يمكن أن تحسن من قيمة الدينار العراقي، واذا كانت الضغوط التضخمية على مستوى عال فالأمر مختلف.. وبالتالي فنحن مقيدون بهذين العاملين . وعملياً الكتلة النقدية تزداد بناء على طلب (الانفاق العام) وليس بناء على العرض، والطلب مربوط بإنتاج (النفط بالدرجة الأساس) فاذا كانت الميزانية مصممة على نفقات تشغيلية أقل فهذا يعني أن ما يأتي من احتياطيات يكون أقل ، وهذا يؤثر على احتياطيات البنك المركزي ولكن السيولة النقدية التي يفرزها الطلب على النقد ستكون أقل وبالتالي الضغوط على البنك المركزي لشراء العملة الأجنبية ستكون أقل وفاتورة المواد الغذائية فاتورة خطرة عملت ضغوطاً على مزاد العملة الأجنبية ، ومنذ تأسيس المزاد منذ ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٣ والى منتصف ٢٠١٠ قام البنك المركزي ببيع أكثر من ٧٠ مليار دولار ، من هنا تأتي أهمية سعر صرف الدينار لاستعادة التوازن في سوق النقد ، اذ زاد الطلب على النقد المحلي (الذي هو مشتق من عرض العملة الأجنبية) فان جزء من فوائض السيولة في هذه السوق التي تسبب الضغوط التضخمية تنخفض وبالتالي سترتفع القيمة الخارجية للعملة المحلية ، ومن خلال ذلك نلاحظ كم هي الضغوط على البنك المركزي في هذا الجانب (عند رفع قيمة الدينار بمقدار ١% يكلف الموازنة العامة بحدود ٤٠٠-٤٢٠ مليون دولار) (بالمعدل خلال مدة الدراسة)، وهذا يحسن من دالة الطلب على النقد ويرفع من هذه الدالة وبالتالي فان سلوك الأفراد تجاه الادخار يكون مرتفعاً (التضخم ينخفض) وينتهي مشاكل الدولار الى حد ما، ويمكن أن تعالج أية فجوة نقدية من هذه الإشارة المهمة . وهذا مطابق لمنطوق النظرية الاقتصادية ، وبافتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة في النموذج.

الاستنتاجات والتوصيات:

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والتي يمكن ان نوجزها الى ما يلي:

اهم الاستنتاجات :

١. يواجه التضخم سياسات حكومية مالية ونقدية متشددة تهدف الى تقليل السيولة في الاقتصاد لخفض الدخل النقدي مما يؤدي الى خفض الطلب الكلي وبالتالي تنخفض الاسعار ، وألية خفض السيولة بالاقتصاد تكون من خلال السياسة المالية بتقليل الانفاق الحكومي او برفع معدل الضريبة او الاثنين معاً .

٢. ان قيد السياسة المالية على السياسة النقدية كبير في الاقتصاد العراقي ، فالتضخم تخلقه السياسة المالية من جانب الطلب هذا فضلاً عن التوقعات التضخمية ، لذلك اعتمدت السياسة النقدية المثبت الاسمي للتوقعات التضخمية ، وهو أخطر من التضخم ، والتي ولدت لنا التضخم الناجم عن عدم مرونة الجهاز الانتاجي، فكل توقع عن التضخم ينقلب الى حقيقة، لأن التوقعات تطابق الواقع لفترة مستقبلية، من هنا يجب أن نكسر حلقة التوقعات التضخمية باليات حقيقية.. من خلال دعم سعر صرف الدينار أمام الاحتياطات ، ووجدنا ان نظرية القوة الشرائية الجديدة تأخذ بنظر الاعتبار شروط التبادل التجاري ، في العراق مع العالم الخارجي ، مع تزايد أسعار النفط ووجود التضخم في العالم .

٣. ان التحول مما يسمى باستهداف الكتلة النقدية الى استهداف التضخم نفسه من خلال استهداف اداة سعر الصرف، يأتي نتيجة عوامل اساسية استندت على طبيعة دالة الطلب النقدي والعوامل المؤثرة فيها وفي مقدمتها توافر مستوى متناسب من النشاطين النقدي والحقيقي بحيث يجعل نسبة النقود الى الناتج المحلي الاجمالي (درجة التقييد) تنمو بصورة مستقرة تتوافق والنمو المالي والاستقرار الاقتصادي الكلي.

٤. ضعف الطاقة الاستيعابية للجهاز الحكومي في تنفيذ المشاريع الاستثمارية والخدمية: وتردي انتاج الخدمات الحكومية المتمثلة بخدمات البلدية والنقل العام والكهرباء والماء والصحة ... الخ. مما ادى عرقلة انتاج الخدمات والسلع وتدهور الحالة الامنية ادى الى عدم انتظام عرض السلع والخدمات في الاسواق المحلية (تقلص ساعات العمل) . ومن جانب اخر ساهمت المشكلة الامنية في صعوبات توريد الاستيرادات من المنافذ الحدودية وارتفاع تكاليف التأمين وكذلك ظاهرة ارتفاع الميل للانفاق وضعف الميل للادخار بسبب سياسة الحصار والحرمان التي عانى منها الافراد فضلاً عن زيادة الانفاق الجاري من الانفاق العام على حساب الانفاق الاستثماري . مما ادى الى ظهور الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

-كما توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات لمعالجة التضخم :

من هنا تأتي ضرورة وضع حجر الاساس في معالجة التضخم من خلال السياستين المالية والنقدية ، وفق رؤية مستقبلية قريبة من خلال :-

١. الضرورة تتجه الى اعتماد سياسة اقتصادية تنحى الى تفعيل القطاعات الانتاجية وتفعيل دور القطاع الخاص بموازاة الاستخدام الامثل للموارد النفطية في ظل تقلبات اسعار النفط العالمية وفتح باب الاستثمارات مع اعتماد سياسة نقدية متوازنة منسقة للسياسة المالية والداعية الى تدفق الاستثمارات.

٢. التوسع في الكتلة النقدية يعد مصدراً أساسياً لظاهرة التضخم لذلك فان تحقيق الاستقرار الاقتصادي لا بد من ان يتم عبر ترصين وبناء قيمة الوحدة النقدية العراقية، ازاء العملة الاجنبية وثبات النمو النقدي على نحو يحقق الاستقرار الاقتصادي وهو من مسؤولية السياسة النقدية التي ينبغي عليها جعل نظام سعر الصرف نظاما اكثر مرونة من وضعه الحالي مقترحا السيطرة على عرض النقود والسيطرة على الاجور والحد من معدلات الصرف ذات القيمة العالية.
٣. ان ظاهرة ارتفاع الاسعار وتوقعات المستهلكين بشأن التضخم يجب التنبيه لها والتعامل معها بشكل مدروس ، لان التضخم يهدد هيكل النظام الاقتصادي لانه نوع من الضريبة غير المعلنة التي تفرض بشكل غير مباشر على الجميع ، وتأثيرها يكون اكثر شدة على الفقراء وذوي الدخل المحدود منه على الاغنياء مع ما يصاحب ذلك من عوامل عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، ويجب التنويه الى ان رفع الاجور لمكافحة التضخم سيؤدي عاجلاً ام اجلاً الى ارتفاع مواز في الاسعار ، هذا فضلاً عن نمو الطلب الداخلي نتيجة زيادة الانفاق الحكومي المدعوم بعوائد نفطية مسبباً فائضاً كبيراً في السيولة المحلية .
٤. التوسع في مجال البناء العمودي والافقي حسب المناطق المحددة بالبناء السكني ودخول القطاع الخاص في هذا المجال للقضاء على الارتفاعات الكبيرة في اسعار وايجارات المباني السكنية مما ينعكس بصورة كبيرة على ارتفاع اسعار هذا القطاع وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار بصورة عامة .
٥. تفعيل القطاع الإنتاجي وخاصة الحكومي وإعادة الحياة للمؤسسات ذات الإنتاجية الكبيرة لغرض سد النقص الحاصل في الانتاج المحلي بدلا من الاعتماد على الاستيرادات من الخارج بالاضافة الى ان هذا يساعد على سحب جزء من البطالة وتشغيل الايدي العاملة المحلية .
٦. يمارس سعر الفائدة وسعر الصرف تأثيراً هاماً على التضخم في الاقتصاد العراقي من خلال السياسة النقدية لذلك نوصي باصدار سند مقوم بالعملة الاجنبية من خلال التنبؤ بسعر صرف مستقبلي وكذلك الاستفادة من فروقات اسعار الفائدة بالعملة المحلية عن العملة الاجنبية لكي يتم امتصاص فائض السيولة النقدية من خلال هذا السند.
٧. ضرورة توحيد ادارة الدين الداخلي ، وذلك بانشاء هيئة مركزية لمراقبة الديون ، من اجل رفع فاعلية القروض الى اعلى درجة ممكنة ، تراعي الحد الاقصى المسموح به للمديونية ويجب الابتعاد عن عملية جدولة الديون الخارجية وذلك لتجنب الشروط

والاعباء الاضافية التي تنتج عن عملية تاجيل السداد واعادة الجدولة ، وهناك وسيلتان يمكن اتخاذها في الاجل الطويل للتخفيف من اعباء المديونية .

أ. ترشيد الانفاق الحكومي ، ليتواءم مع متطلبات معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الاجمالي ، لان العجز في الموازنة يسدد عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي واصدار السندات . وهذا يشكل بطبيعة الحال ضغط على الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

ب. تنمية الانتاج المحلي لكي يواجه زيادة الاستيرادات وهذا ذو اثر ايجابي على وضع الحساب الجاري من ميزان المدفوعات لتقليل الضغط على العملة الصعبة للحد من الضغوط التضخمية ، والتي تنعكس بزيادة المعروض الكلي من السلع والخدمات .

المصادر والهوامش :

١. احمد حمدالله السمان ، ابعاد مشكلة التضخم في الامارات العربية المتحدة في ظل طفرة الفوائض النفطية (١٩٧٥-١٩٨٠)، مجلة المال والصناعة ، العدد العاشر ، الكويت ، ١٩٨٩.
٢. ج. اكلي ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، ترجمة د. عطية مهدي سليمان ، الجزء الاول ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٨٤ .
٣. ازاد احمد سعدون ، واقع الازمة المالية العالمية واثارها على الاقتصاد، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد السادس ، العدد ١٨ ، ٢٠١٠ .
٤. سامي خليل ، النظرية والسياسات النقدية والمالية ، الجزء الثاني ، الطبعة الاولى ، شركة كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع ، الكويت ١٩٨٢ .
٥. سعيد هتهات ، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ .
٦. طالب حسن نجم ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ .
٧. عبد السلام الاديبي ، تحليل الاقتصاد الكلي ، العراق ، مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٦ .
٨. غازي حسين ، التضخم المالي ، مصر ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٠ .
٩. محمد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، الطبعة السابعة ، دار النهضة العربية ، بدون تاريخ .
١٠. ناظم محمد الشمري ، النقود والمصارف ، مديرية الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩٥ .
١١. نبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المختلفة ، مصر ، مؤسسة الثقافة العربية ، ٢٠٠١ .

12. Christine Ammer and Dean S.Ammer, Dictionnary of Busness and Economy ,(NewYork; Macmillan Publishing Co 1977).
13. sundarajan,V,and others, the coordination of domestic public debit and monetary management in economics, in transition issues and lessons from experiences, IMF , 1994

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.